بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

الاعتبارية وقد حرجوا به عما قيل من ان العدم المانع كاشف عن امر وجودي فرد وبانه يكلف فانه بديهي الثقل
العقل لا يجوز ان يكون العدم موثرا في الوجود ويجوز ان يتوقف عليه التاثير فيه كما يجوز توقعه على امر وجودي فيما
هذا يجوز ان يكون مدخلية الشيء في وجود آخر من حيث وجوده فقط كالمعاد والشرط والمادة والاستعداد
ومن حيث عدم فقط كالمانع ومن حيث وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا يبعد عدمه الطاري على وجوده ويمكن
ان يكون قوله فما ملخص فان تجميع هذه الاعذار وهيئة كثرة ايا فصلناه في بيان خارج الاعذار
بالوجه المكنة كرمن ان الاولية يستلزم الوجوب بشرط مرفية الى فا واورد عليه ما اورد في الوجه الثالث
على التقرير الاول ويرد عليه الايراد الاول كما لا يخفى على المتامل ف وهو في الحقيقة يعود الى التقرير الاول
آه فيه تامل لان الوجوب هناك بالنظر الاولية المستندة الى الذات وههنا بالنظر الى الذات والى الاضافة عليه
بعض الايرادات المذكورة هناك ف ضرورة عقيه المنفي بغير بالذات لا عند الغاية ان اذا وجب ان يكون
المنفي بان معلولي علة واحدة واقتضاء معينها بالذات لا لذكر تامل ف ومن جوهية مستلزمة لاشتاه
هذا ايضا ان كان اقتضاء الذات رجحان الرجحان ايضا فلا لان الملخص ان يقول ان موجوهية اذا اضافت بالوجوب كانت
مستلزمة لاشتاه واما اذا اضافت بالوجوب فلا يبان يكون اقتضاء الذات الرجحان ايضا فلا يكون الرجحان واجبا وكذا
مشاقة وهو امر موجوهية وان لم يكن امر موجوهية واجبة لا يكون الطرف المرجوح ممتنعا هذا نظير ما اورده المحدث
تعالى على الدليل الذي اختاره بعض المحققين كما نقلناه تفصيلا وكيف فلا بد عن الاشتاه الذاتي واشتاه
مطلقا مستلزم لوجوب الطرف الاخر كذا لا وجوبه الذاتي قد اطرفيتا فيه ف اي ان امكان وقوع كل طرف لما تو
فحينئذ يحتاج فيه ان لا يتوقف امكان الوقوع مع جانبه ثم يتوقف ترجيح الجانب ف وينتهي ان يكون الطرف الموجوب راجحا
حال كونه موجوبا هذا الاشتاه انما يكون كذلك لو كان وصف موجوهية في زمان ضروريا
والموجوب اللازم له هو الوجوب بشرط الوصف المذكور في الطبيعيات انما يعود لذاته فتدبر ف وهو ايضا يتم هذا بتنبيه
على ان امكان الشيء كما هو عند المشهور لكن عدم العقل الفرع وعدمه ليس بمحال بل هو واقع ف ما ملخص فلت بعد ان
انه لا يكون احد الطرفين اولى به لذاته احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري هذا ان لم نقل ما ذكره للمصنف
كما شرح الخوئي بان تشقق الناوي هو الاحتياج الى مرجح فلا يجوز ان يكون ذلك المرجح عدم سبب الطرف الاخر
فان ممكن في وقت بديهي الضرورة في ان المحتاج الى غيره في الوجود لا بد ان يكون موثرة موجود وقد احكمنا بان
العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول بخلاف غيرها من العلل وان غير العلة الفاعلية لا يكون علة تامة لكن قد

على تقدير الاولية بعد الدعوى الظاهر بان يقال اذا ثبت احتياج الى التاثير شيء موثرة موجود
فكذلك المقدمة فان قلت بديهية العقل انما هو بذلك في المتاثر دون ما وجوده اولى قلت لم ان يقول اذا جوز ثم ذكر على تقدير الاولية فلا يجوز على تقدير
الثاني ولا بد لذكر من بيان اصنع كلامه واعلم ان الاولوية الذاتية كافية
في وقوع الممكن لم يكن انتفاء الموجب وكذا انتفاء البطلان وكذا ان لم يكن كافية فيه لكن
جاز ان يكون الامر الخارجي عن ذات الممكن الذي يتوقف عليه وقوع الطرف الراجح عليه
عدم سبب الطرف المرجوح وذكر لان لنا ان نفرض ان الطرف الراجح هو الوجود
فيجوز ان يوجد الممكن من غير حاجة الى موثر موجود فيلزم الامر المحال وكذا المحال
في صورة التساوي ثم ان ثبت ان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول وان الممكن
لا يمكن ان يوجد بعد وجوده بشيء من الموجد على تحقق شيء وعلم ما كونا
ضعف كلام المصنف هناك من وجوه تدبر ف لا يلزم امكان وجوده في وقت وعدمه في
وقت اخر والا يتم هذا الدليل لا على الادلة الآتية بالتزام ان معلول الاثنين فلا يثبت
الدعوى الكلية كذا ذكروه المانع حاصله منع الشيء فوا منافاة لما قرره من ان العلة الامر
قد يكون سببا وكذا بنا في العقول بعلية الامكان والتمايز والاحتياج وما يبنا وفيها
موضوعة اول ومفروغ عنها عند جعل العلة ثم سياق بعض منها ومع ذكر يتدفع
تقرير العلة على ف اللهم الا ان تقال وتقال المعلول بالعينية هو وجود الوجود
وهذا يفيد بديهي خلاف الواقع ف ومعدوم ما قرره المتاخرون فاذا كان
العقل بزيادة الوجود مطلقا ذهنا واخارجا والصور الساذجة الوجود كلها
من الامكان والاحتياج وعن بها وانتفاء ما قام الطبيعيون بالصورة
في الخارج مع تقدم الصورة عليها في الوجود لان الرجوع ان الدليل فيه تقدم الكلام
فارجع اليه ساذكره المصنف في حاشية شرح التجريد ولا يتدفع ورثي تقرير عليه
في تقليبا تنا واعلم ان المتبرع في المادة الخ ذكر بها في الوجوب او في الوجود او
او فيهما معا وكذا الخارج في ليكون الصفات السابقة على الوجود ف بان الشيء الواحد لا

الاعتبار يتوقف حصوله على انعدام المانع كما شفع عند امر وجودي فرد وبانه مكلف فانه بديهة العقل
العقل لا يجوز ان يكون العدم موقوفا عليه الثابت فيه كما يجوز توقف امر وجودي فيما
هذا يجوز ان يكون مدخلية الشيء في وجود آخر حاصلة وجوده فقط كالمعلم والشرط والمادة والصفة
ومن حيث عدم فقط كالمانع ومن حيث وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد من عدمه الطاري على وجوده ويمكن
ان يكون فرق المعلم في محل المانع فان تجميع هذه الاعذار وهيئة اشارة اليها فصلناه في بيان قاعدة الاعذار
بالوجه كما سبق ذكره من ان الاولية بحسب الوجود شرط فيها يضاف واورد عليه ما اورد في الوجه الثاني
على التقرير الاول وقد علمت الايراد الاول كما لا يخفى على المتامل ق وهو في الحقيقة يعود الى التقرير الاول
آه فيه تامل لان الوجوب هناك بالنظر الاولية المستندة الى الذات وههنا بالنظر الى الذات ولذا لا يتجه عليه
بعض الايرادات المذكورة هناك ق ضرورة مغايرة المتضايفين بالذات لكن تغاير الجانبين اذا وجب ان يكون
المتضايفان معلولي علة واحدة واقتضاء معينها بالذات لذلك محل تامل ق ومن جوهية مستلزمة للاشاعة اه
هذا انما يتم اذا كان اقتضاء الذات رجحان الرجحان بل يضاف فلا لان المحظور ان يقوم الامر جوهية اذا كانت بالوجوب كانت
مستلزمة للاشاعة واما اذا كانت بالوجوب فلا بان يكون اقتضاء الذات الرجحان الرجحان واجبا وكذا
مقتضاه وهو الامر جوهية وان لم يكن امر جوهية واجبة لا يكون الطرف المرجوح ممتنعا هذا نظير ما اورده المحقق
على الدليل الذي اختاره بعض المحققين كما نقلناه تفصيلا وكيوسم فلا بد مع الاشباع الذاتي واشباعه
مطلقا مستلزم لوجوب الطرف الاخر لكن لا وجوبه الذاتي قد ارتضى فيما ضعف ق اي ان امكان وقوع كل طرف فيما تو
قد علمت حاجته فانه لا يتوقف امكان الوقوع مع حاجته الى مرجح فيتبع الجانب ق وعيشه ان يكون الطرف المرجوح راجحا
حال كونه مرجوحا هذا الاشباع انما يتم شرط الوصف فانه انما يكون كذلك لو كان وصف المرجوحية في زمان تحقق ضرورة
والوجوب اللازم هو الوجوب بشرط الوصف والمذكور في الطبقات انما هو للذات فتدبر ق وهو ايضا مع هذا يتبع
على ان امكان الترجيح كما هو المشهور لكن عدم العقل الفرع وعدمه ليس مجال البحث هو واقع تامل ق فلا بعد بالبناء
انه لا يكون احد الطرفين اولى به لذاته احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري هذا اخذا لما ذكره المصنف
في شرح التجريد من ان تحقق الشاني هو الاحتياج الى مرجح فلم لا يجوز ان يكون ذلك امرا مرجحا عدم سبب الطرف الآخر
فانه تمسك في دفع بديهي الضرورة في ان المحتاج الى غيره في الوجود لا بد من مؤثر موجد وقد اخذ حكما بان
العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول بخلاف غيرها من العلل وان غير العلة الفاعلية لا يكون علة تامة لكن قد

على تقدير الاولية بهذه الدعوى ايضا بان قولك اذا ثبت احتياج الى الغير يثبت مؤثر موجود
على ما ذكر المقدمة فان قلت بديهة العقل انما يحكم بذلك في الممكن دون
ما وجوده اولى قلت له ان يقول اذا جوز ثم ذكر على تقدير الاولية فلم لا يجوز على تقدير
الممكن ولا بد لذكر من بيان سبق كلامه والحكم ان الاولوية الذاتية كافية
في وقوع الممكن لم يكن اثبات الواجب ولذا بنينا البطلان وكذا اذا لم يكن كافية فيه لكن
جاز ان يكون الامر المرجح عزيز الممكن الذي يتوقف عليه وقوع الطرف الراجح عليه
عدم سبب الطرف المرجوح وذكر لان لنا ان نفرض ان الطرف الراجح هو الوجود
فيجب ان يوجد الممكن من غير حاجة الى مؤثر موجد فيلزم الامر المذكور وكذا الحال
في صورة العدم وقد علمت انه ان ثبت ان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول وان الممكن
لا يمكن ان يوجد بعد وجوده يثبت الواجب على تحقق مر وطرفي الممكن وعلم مما ذكرناه
ضعف كلام المحقق فيما مر من وجوه تدبر ق لا يلزم امكان وجوده في وقت وعدمه في
وقت آخر وانت خبير بان هذا انما يرد على العلل الآتية بالبنية الى معلولها لا على مثل
الدليل المذكور كذا ذكره المحقق في حاشية شرح التجريد ق مناف لما قرره من ان العلة التامة
قد يتخلف عنها المعلول وكذا ما في هيئة العقول علية الامكان والتجويز والاحتياج وما بينا وفيما
موضوعة اولا ومنوع عنها عند فاعلية العلة ثم ليتامل بعض منها ومع ذكر تصديق
تقرير العلة عليه ق اللهم الا ان يتكلف ويقال المعلول بالعقيدة هو وجود الوجود
وهذا يقيد بل هو خلاف الواقع ق ومصادم لما قرره المتاخرون اه وكذا ما يقال
العقول بزيادة الوجود مطلقا ذهنيا او خارجيا والصور السابقة على الوجود كلها
من الامكان والاحتياج وغيرهما وايضا يقال العقول بالمغايرة المعلول بالصورة
في المرجح مع تقدم الصور عليها في الوجود لا يرجح وان الدليل فيه تقصر الكلام
فارجع الى ما ذكره المحقق في حاشية شرح التجريد ولا يرد ايضا ع ونربق نقض عليه
في تقليبنا تنا واعلم ان ما ذكره في المادة الخ ذكرها انما هو في الوجوب او الوجود او
او فيهما معا وكذا الحال في ليكن الصفات السابقة على الوجود ق بان الشيء الواحد لا

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان العلم الذي قسموا الى التصور والتصديق يعرفه القسم بالصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة يقال للاشياء في الخارج اعيان وفي العقل صور وقيل عدل الحاجة من قولهم حصول صورة الشيء في العقل لما قيل في المساحة بدليل ان من عرف فاقد اياها يقول عقلت الكتاب وليس المراد من اضافة الصورة الى الشيء انها مطابقة له فخرج صورة ما ليس بطابقة كالصورة الحاصلة من الشيء فانها الصورة المتكونة من الشيء فذلك بطابقة وليس بتناول ادراكات الجزئيات المادية سواء قيل بارتسامها في الحواس المشتركة او الخاطئة او في الاشياء فيشمل المذهبين بخلاف قولهم في العقل فانه لا يتناول على المعقولات بل ارتسام في الآلة وللتصريح قيد بان العلم المذكور هنا انما يكون للجزئيات دون المادية وتفصيل ان الجزئيين منهم وقفوا على ان المدرك هو النفس لا الحواس الباطنة وان نسبة الادراك الى هذه الآلة كنسبة الخط الى المسكين واختلفوا في ان صور الجزئيات الحسية تنتقش فيها او في الاشياء فذهب جماعة الى الثاني بناء على ان صور المحسوسات الحسية متقررة في الخارج لا تقبل بانفسها تماديا وذهب آخرون الى ان الصور كلها مرتسمة فيها لان مناط الادراك للاشياء الادراك الجزئيات بحسب ما يتعلق بها من الاضافات وذلك لا يتاتى في ارتسامها الصورة فيها

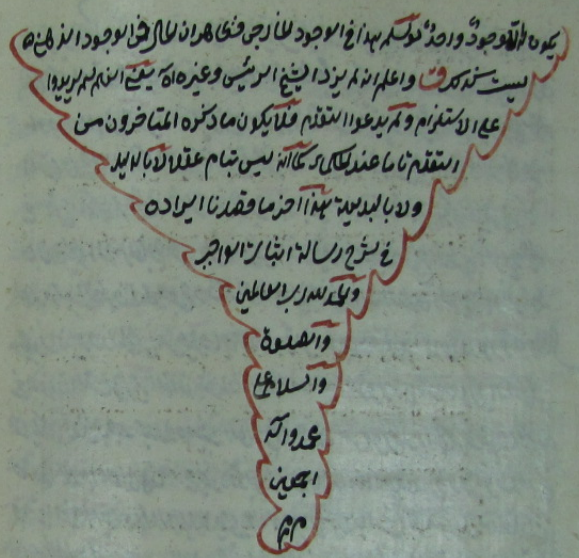

يكون الله الوجود واحدا فوكلكم بهذا الوجود للازم فنقول هذا ان لم يكن الوجود الذي ليس بمسبوق بعدم فلا واعلم انه لم يزد الشيخ الرئيس وغيره الا بيان انهم لم يريدوا على الاستلزام ولم يدعوا التقدم فلا يكون ما ذكره المتاخرون من التقدم تاما عند الحكماء كما انه ليس بتمام عقلا الا بالايد ولله بالبداية هذا آخر ما قصدنا ايراده في شرح رسالة ابتيار في الجبر والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين تمت

نهاية المخطوطة